



Distr.: General
6 November 2012
Arabic
Original: English

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



مؤتمر الأطراف

الدورة الثامنة عشرة

الدوحة، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر - ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

البند ١١ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

المسائل المتعلقة بالتمويل

برنامج العمل المتعلق بالتمويل الطويل الأجل

تقرير عن حلقات عمل برنامج العمل المتعلق بالتمويل الطويل الأجل*

مذكرة مقدمة من الرئيسين المشاركين

موجز

يتضمن هذا التقرير معلومات عن حلقات العمل والأنشطة الشبكية المضطلع بها في سياق برنامج العمل المتعلق بالتمويل الطويل الأجل عام ٢٠١٢. وهو يتضمن توصيات يمكن أن تسهم في الجهود المبذولة لزيادة تعبئة الموارد المالية من مصادر واسعة متنوعة، عامة وخاصة، وثنائية ومتعددة الأطراف، بما فيها مصادر بديلة. ويحدد التقرير أيضاً المجالات التي يمكن أن تؤدي فيها الاتفاقية دوراً في تعزيز توسُّع التمويل المتعلق بالمناخ في المستقبل والمجالات التي ستحتاج إلى المزيد من العمل.

* تأخر تقديم هذا التقرير بسبب الاستعراض الداخلي ومشاورات الرئيسين المشاركين.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٦-١	أولاً - مقدمة
٣	٣-١	ألف - الولاية
٣	٥-٤	باء - نطاق المذكرة
٤	٦	جيم - الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مؤتمر الأطراف
٤	٢٧-٧	ثانياً - استنتاجات وتوصيات الرئيسين المشاركين
٦	١٨-١٥	ألف - احتياجات البلدان النامية من التمويل والظروف المواتية
٧	٢٦-١٩	باء - زيادة حجم الموارد المالية: إحراز تقدم بشأن مصادر التمويل
٩	٢٧	جيم - تمويل البداية السريعة
٩	٤١-٢٨	ثالثاً - تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتمويل الطويل الأجل
١٠	٣٤-٣١	ألف - الهيكل والعملية
١١	٤١-٣٥	باء - أعمال أنشطة برنامج العمل
١٢	٤٦-٤٢	رابعاً - تقييم الاحتياجات المالية المتعلقة بالتمويل
١٢	٤٥-٤٢	ألف - طبيعة الاحتياجات المالية المتعلقة بالمناخ وحجمها
١٣	٤٦	باء - الحاجة إلى المزيد من المعلومات وتحسين المنهجيات
١٥	٦١-٤٧	خامساً - المصادر المحتملة للتمويل المتعلق بالمناخ
١٥	٥٨-٤٧	ألف - مصادر التمويل المتعلق بالمناخ: المصادر الفردية
١٩	٦١-٥٩	باء - مصادر التمويل المتعلق بالمناخ: حُزم المصادر
٢٠	٨١-٦٢	سادساً - تعزيز البيئات التمكينية

Annexes

Page

I.	Summary of the needs assessment methodologies and estimates	26
II.	Summary of potential sources of public funds for international climate finance	28
III.	Enabling environments: policies, instruments and delivery mechanisms	29

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

- ١- قرر مؤتمر الأطراف في مقرره ٢/م أ-١٧، الفقرة ١٢٧، الاضطلاع ببرنامج عمل بشأن التمويل الطويل الأجل في عام ٢٠١٢، يشمل تنظيم حلقات عمل، لتحقيق تقدم بشأن التمويل الطويل الأجل في سياق الفقرات ٩٧-١٠١ من المقرر ١/م أ-١٦.
- ٢- وقرر أيضاً أن يكون هدف برنامج العمل المشار إليه في الفقرة ١٣٠ من ذلك المقرر هو الإسهام في الجهود الحارية لزيادة تعبئة التمويل المتعلق بتغير المناخ بعد عام ٢٠١٢ من خلال تحليل خيارات تعبئة الموارد من عدد واسع من المصادر المتنوعة، العامة والخاصة، والثنائية ومتعددة الأطراف، بما فيها مصادر بديلة، والعمل التحليلي اللازم لاحتياجات البلدان النامية من التمويل المتعلق بالمناخ.
- ٣- وعلاوة على ذلك، دعا مؤتمر الأطراف في الفقرة ١٢٩ من المقرر نفسه رئيس المؤتمر إلى تعيين رئيسين متشاركين، أحدهما من بلد من البلدان النامية والآخر من بلد من البلدان المتقدمة الأطراف، يسند إليهما برنامج العمل. وعيّن رئيس مؤتمر الأطراف، بعد التشاور مع الأطراف، السيد ظهير فقير (جنوب أفريقيا) والسيد جيورغ بورستينغ (النرويج) رئيسين متشاركين لبرنامج العمل. وطلب مؤتمر الأطراف إلى الرئيسين المتشاركين أن يعدا، بمساعدة الأمانة، تقريراً كي ينظر فيه في دورته الثامنة عشرة.

باء - نطاق المذكرة

- ٤- يتضمن هذا التقرير معلومات عن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتمويل الطويل الأجل، بما في ذلك معلومات عن حلقات العمل، والحلقات الدراسية الشبكية، والأنشطة الإضافية المنظمة على شبكة الإنترنت في إطار برنامج العمل. ويتضمن أيضاً استنتاجات وتوصيات الرئيسين المتشاركين. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على صفحة برنامج العمل على شبكة الإنترنت^(١).
- ٥- وشمل برنامج العمل ٢٧٩ مشاركاً في حلقتي العمل و ٢٨٠ مشاركاً في الحلقات الدراسية الشبكية من أكثر من ٩٠ بلداً ومن مختلف أطياف المنظمات المعنية بالتمويل المتعلق بتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، عمل ٥٠ خبيراً في السياسات العامة من القطاعين العام والخاص كخبراء استشاريين. ووصل حجم تبادل وجهات النظر عبر مختلف قنوات التواصل

(١) <http://unfccc.int/cooperation_support/financial_mechanism/long-term_finance/items/6814.php>

الاجتماعي، خصوصاً خلال حلقتي العمل، إلى أكثر من ١٣ مليون مطالعة على موقع تويتر وزهاء ١١٠٠ مشاهدة عبر البث الشبكي. وفي ذلك إشارة واضحة إلى الاهتمام الواسع بقضية تغير المناخ، وهو اهتمام يتعدى المناقشات التي تجري في سياق الاتفاقية.

جيم- الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مؤتمر الأطراف

٦- لعل مؤتمر الأطراف يود أن ينظر في هذا التقرير، وفي التوصيات الواردة فيه على وجه الخصوص، ويتفق على الخطوات اللاحقة من خلال اعتماد مقرر.

ثانياً- استنتاجات وتوصيات الرئيسين المشاركين

٧- نورد فيما يلي استنتاجاتنا وتوصياتنا بصفتنا رئيسين مشاركين في برنامج العمل المتعلق بالتمويل الطويل الأجل، مسترشدين بالإسهامات التي قدمت والمناقشات التي جرت خلال برنامج العمل.

٨- تشكل زيادة التمويل المتعلق بتغير المناخ وتعبئته وحفزه مكوناً رئيسياً من جهود المجتمع الدولي الحالية والمقبلة للتصدي لتغير المناخ. وبينما تتغير تقديرات حجم احتياجات التمويل المتعلق بالمناخ تبعاً للافتراضات والمنهجيات المستخدمة، فإن الدراسات التي قدمت خلال برنامج العمل تبين أن حجم التمويل الحالي لا يتماشى مع المستوى المطلوب لتلبية احتياجات التكيف والتخفيف في البلدان النامية بصورة كاملة. وثمة حاجة إلى زيادات كبيرة في الموارد المالية من أجل مساعدة البلدان النامية على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وخفضها، وعلى التكيف مع آثار تغير المناخ.

٩- ونرى أن ثمة حاجة إلى عملية سياسية تشمل زيادة تعبئة التمويل المتعلق بالمناخ، وإلى تعزيز العمل وهيكله العملياتية بموجب الاتفاقية، وإلى جهود أقوى من أجل تعزيز التنفيذ على الصعيدين الدولي والوطني. وينبغي أن تُرشد هذه العمليات أيضاً وتثري العمل الذي يضطلع به الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز والذي يتركز على التمويل المتعلق بالمناخ لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠.

١٠- وينبغي أن تركز العملية السياسية على مصادر وخيارات تعبئة الموارد المالية المتعلقة بالمناخ في الآجال القصير والمتوسط والطويل. وفي سياق الاتفاقية، ثمة حاجة إلى الوضوح وقابلية التنبؤ في توفير التمويل المتعلق بالمناخ بعد فترة تمويل البداية السريعة (٢٠١٠-٢٠١٢). ولا بد أيضاً من توضيح كيفية وفاء البلدان المتقدمة بالتزامها بتعبئة ١٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (دولار) في السنة بحلول عام ٢٠٢٠. ويشير إلى أن التزام الأطراف بحشد هذا المستوى من الموارد جاء في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية

التنفيذ، وافترض أن التمويل سيأتي من طائفة واسعة من المصادر (العامة والخاصة، والثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك مصادر تمويل بديلة).

١١- ويبيّن برنامج العمل بوضوح الحاجة إلى المزيد من العمل في مجالات رئيسية، في إطار الاتفاقية وخارجها، من أجل تعزيز الإدارة المالية للمناخ. ولا بد من إجراءات معززة ومحددة الهدف لزيادة وتحسين المعلومات المتعلقة بالاحتياجات التمويلية المتصلة بتغير المناخ في البلدان النامية. وهناك حاجة إلى صقل وتحسين المنهجيات من أجل تحقيق المزيد من الدقة في تقييم احتياجات التخفيف والتكيف وتقدير تكاليفها. وثمة حاجة أيضاً إلى تحسين قدرة البلدان النامية على إجراء تقييماتها الخاصة وفقاً لأولوياتها الإنمائية.

١٢- ونرى أيضاً ضرورة تعزيز تعقب مسار التمويل المتعلق بالمناخ - العام والخاص على السواء. ويمثل تحسين المعلومات عن كيفية إيصال واستخدام التمويل المتعلق بالمناخ عنصراً هاماً في رصد تدفقات التمويل المتعلق بالمناخ إلى البلدان النامية والإبلاغ عنها والتحقق منها، وفي تقييم أثرها. وثمة حاجة إلى نهج أكثر شمولاً لمعالجة شفافية واتساق المعلومات المتعلقة بدعم البلدان النامية والتدفقات المالية المتعلقة بالمناخ الواردة إليها، مع المحافظة أيضاً على بساطة النظم والحرص على أن تظل في المتناول. ويتطلب تقييم فعالية التمويل الدولي المتعلق بالمناخ نهجاً موثوقاً وموضوعياً معززاً بمبادئ توجيهية ومعايير واضحة وشفافة عن كيفية تقييم حجم التمويل المتعلق بالمناخ ونطاقه، لكنه يمثل أيضاً مكوناً هاماً للدروس المستفادة ولتكرار الممارسات الناجحة والمبتكرة.

١٣- ولا بد أيضاً من تكثيف الجهود من أجل تعزيز البيئات التمكينية في الكثير من البلدان النامية، مع الاعتراف بأن أطر السياسات والأطر التنظيمية والإدارية الوطنية تؤدي دوراً حاسماً في تذليل العقبات التي تواجه الاستثمار وفي استخدام التمويل المتعلق بالمناخ على نحو فعال. ويمكن للسياسات الدولية أن تعزز وتدعم جهود النهوض بالبيئات التمكينية من خلال وضع أهداف ومعايير طموحة، وزيادة الشفافية والمعلومات، وتعزيز التعلم. وثمة حاجة إلى مواصلة بناء وتعزيز النظم والمؤسسات الوطنية، وإلى مواصلة الاستثمار في القدرات البشرية والمؤسسية والتقنية باستخدام التمويل بفعالية أكبر.

١٤- ونعتقد أن من الأهمية بمكان المضي في إجراءات ملموسة. وأول هذه الإجراءات إحراز تقدم مثبت نحو تحقيق الهدف المتفق عليه وهو ١٠٠ بليون دولار في السنة بحلول عام ٢٠٢٠. ومن المهم للغاية التحاور وتبادل المعلومات بشكل وثيق في إطار كل عملية من عمليات التمويل المتعلق بالمناخ وفيما بين هذه العمليات في إطار الاتفاقية، وكذلك مع العمليات والجهات الفاعلة خارج هذا الميدان. وفي هذا الصدد، نوصي بتأسيس منتدى منظم للتمويل المتعلق بالمناخ ومكاناً لتبادل الآراء في هذا المجال تجتمع فيه جميع الجهات الفاعلة المعنية - من القطاعين العام والخاص ومن أصحاب المصلحة الآخرين - لوضع تدابير فعالة للتصدي لتغير المناخ والإسراع في توفير التمويل اللازم للتخفيف من آثار تغير المناخ وتطوير قدرات التأقلم معه.

ألف - احتياجات البلدان النامية من التمويل والظروف المواتية

١٥ - نرى أن مواصلة العمل على نحو أكثر منهجية سيساعد الاتفاقية وهيئاتها على تقديم معلومات محسنة عن احتياجات التمويل وإعطاء تقديرات لهذه الاحتياجات، وعلى ضمان قيام عملية تصاعديّة تمسك الأطراف بزمامها. وفي هذا الصدد، نوصي بإدماج العمل المتصل بتقييم احتياجات التمويل المتعلق بالمناخ في برامج/خطط العمل القائمة لمختلف هيئات الاتفاقية، بما في ذلك احتياجات بناء القدرات ذات الصلة.

١٦ - ويمكن لمؤتمر الأطراف أن ينظر في تقديم التوجيهات اللازمة للاضطلاع بعمل أكثر منهجية في مجال التمويل المتعلق بالمناخ بين هيئات الاتفاقية ذات الصلة وداخل كل منها، كاللجنة الدائمة، ولجنة التكيف، واللجنة التنفيذية للتكنولوجيا، وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية. ويمكن أن تتضمن هذه التوجيهات العناصر التالية:

(أ) الطلب إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية أن تستحدث برنامج عمل لوضع نهج مشترك في المنهجيات الوطنية لتقدير التكاليف فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف؛

(ب) الطلب إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ، وبمساعدة فريق الخبراء الاستشاري، أن تضع أيضاً نهجاً مشتركاً في تحديد المخاطر المناخية والتكاليف ذات الصلة في إعداد البلاغات الوطنية للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، بما في ذلك احتياجات بناء القدرات لتحقيق هذا الهدف؛

(ج) الطلب إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تحدد لدى نظرها في المسائل المتصلة ببرنامج العمل المتعلق ببناء القدرات، طائفة من الإجراءات تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية للوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ؛

(د) الطلب إلى لجنة التكيف أن تُجري، لدى نظرها في خطة عملها، تقييماً لاحتياجات البلدان النامية من التمويل في مجال التكيف، ودراسة الخيارات المتعلقة بتقدير تكاليف احتياجات التكيف؛

(هـ) الطلب إلى اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا بأن تُجري، لدى نظرها في خطة عملها، تقييماً لاحتياجات التمويل المتعلق بالتكنولوجيا والبحث والتطوير، بما في ذلك خيارات حفز استثمارات البحث والتطوير ونشر التكنولوجيات الخفيفة الكربون.

١٧ - وبإمكان مؤتمر الأطراف أيضاً أن ينظر في تكليف اللجنة الدائمة، وفقاً لولايتها المتمثلة في مساعدة مؤتمر الأطراف على الاضطلاع بمهامه المتعلقة بآلية التمويل، بتقييم الموارد المالية للبلدان النامية، بما في ذلك تقييم التقدم في إطار التقييم العام الذي يجري كل سنتين؛

وبحث العلاقة بين التمويل المتعلق بالمناخ وقنوات هذا التمويل من جهة واحتياجات البلدان النامية من جهة أخرى، إسهاماً في الاستعراض الخامس للآلية المالية؛ والنظر في حجم الموارد المالية التي يمكن تعبئتها من مصادر بديلة ومبتكرة؛ واستعراض التقدم المحرز نحو وفاء البلدان المتقدمة بالتزامها مجتمعة توفير ١٠٠ بليون دولار كل سنة بحلول عام ٢٠٢٠ في إطار التقييمات المنتظمة كل سنتين لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ؛ والنظر في خيارات إشراك مستثمرين من القطاع الخاص في المنتدى من أجل التواصل فيما بين الهيئات والكيانات المعنية بالتمويل المتعلق بتغير المناخ ومواصلة تبادل المعلومات فيما بينها.

١٨- وبإمكان مؤتمر الأطراف أن ينظر كذلك في تكليف الكيانات التشغيلية للآلية المالية بتقديم تقرير سنوي عن جهود دعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها الوطنية التمويلية المتعلقة بالمناخ والاضطلاع بتقييمات سنوية لتقدير التكاليف، على أن يشمل التقرير الدروس المستخلصة والممارسات المبتكرة الجديدة.

باء- زيادة حجم الموارد المالية: إحراز تقدم بشأن مصادر التمويل

١٩- نشدد على أهمية تمويل الصندوق الأخضر للمناخ، بوسائل منها عملية تحديد مبدّرة وكافية لموارده، بوصفه مكوناً هاماً من المكونات اللازمة لتوفير وزيادة حجم التمويل المتعلق بالمناخ.

٢٠- وخلال برنامج العمل الحالي، اقترح العديد من الخيارات لجمع موارد مالية إضافية. ويمكن تصنيف هذه الخيارات في أربعة أنواع من المصادر المحتملة: مبالغ تقدمها البلدان المتقدمة من ميزانيتها الوطنية، أو مصادر جديدة لها عائد مالي من خلال الميزانيات الوطنية عملاً بقرارات وطنية أو باتفاقات دولية، أو مبالغ تجمع على الصعيد الدولي عملاً باتفاقات دولية.

٢١- وجرى تحليل معظم المقترحات في عمليات أخرى من جانب فريق الأمين العام الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ ومجموعة العشرين، وغيرهما. وقد أحطنا علماً بالمعلومات المقدمة التي تشير إلى أن التحليلات المتاحة لم تحدد أي مصدر من شأنه توليد موارد مالية بالحجم المطلوب، وتشير بالتالي إلى احتمال الاحتياج إلى توليفة أو حزمة من المصادر. وعلاوة على ذلك، لاحظنا أن الجمع بين مصادر عامة وخاصة مختلفة، ودراسة دورها وحجمها ينبغي أن يخضع للمزيد من المناقشة على الصعيدين الدولي والوطني. وقد تكون بعض المصادر المحتملة جاهزة في الأجل القريب بينما قد تحتاج مصادر أخرى إلى المزيد من الوقت كي تصبح جاهزة، رهناً بعوامل مختلفة منها درجة النضوج والحاجة إلى التعاون الدولي.

٢٢- وشدد الفريق الاستشاري على أهمية أن يتراوح سعر الكربون بين ٢٠ و٢٥ دولاراً لطن مكافئ ثاني أكسيد الكربون عام ٢٠٢٠ لأن هذا السعر أساسي في الوصول إلى مبلغ ١٠٠ بليون دولار في السنة. وأحطنا علماً بالشواغل التي أثارها عدة مشاركين فيما يتعلق بسعر

الكربون المنخفض حالياً وتأثير ذلك على إمكانات صندوق التكيف وقدرته على توليد عائدات من بيع وحدات خفض الانبعاثات المعتمد. ومن شأن سعر الكربون أن يؤثر أيضاً في حجم الموارد المحتملة التي يمكن جمعها نتيجة أي قرار بتوسيع جباية الضرائب إلى آليات سوقية أخرى أو من بيع حقوق إطلاق الانبعاثات بالمزاد العلني. بيد أن السياسات الشاملة لتسعير الكربون تمثل أحد أفضل الخيارات الواعدة لجمع الإيرادات فيما يُنظر إليها على نطاق واسع أيضاً بوصفها أداة تخفيف فعالة.

٢٣- وكثيراً ما تم التطرق إلى قطع الإعانة الضارة وغير الفعالة عن أنواع الوقود الأحفوري كإجراء يحظى فعلاً بدعم سياسي واسع، وكمصدر محتمل للتمويل المتعلق بالمناخ يمكن إتاحتها في الأجل القريب. بل إن البدء بإصلاح إعانات الوقود الأحفوري التي تعيد توجيه جزء يسير فحسب من مستوى الدعم الحالي للتمويل المتعلق بالمناخ، من شأنه أن يؤدي إلى جمع موارد كبيرة كل عام.

٢٤- وفيما يتعلق باستخدام مصادر مبتكرة لجمع التمويل من إجراءات خفض انبعاثات غازات الدفيئة في القطاع البحري وقطاع الطيران، نحيط علماً بالعمل الذي تقوم به منظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية لتناول مساهمة هذين القطاعين في خفض انبعاثات غازات الدفيئة، بوسائل منها وضع آليات سوقية. ونقر بأن العمل المتواصل في هذه المجالات ضروري لحفز إجراءات تغير المناخ والإسهام المحتمل في التمويل المتعلق بالمناخ.

٢٥- ولتحقيق تقدم في عمل الاتفاقية في مجال مصادر التمويل المتعلق بالمناخ، نوصي بأن ينظر مؤتمر الأطراف في وضع نهج أكثر تنظيمياً لتقييم خيارات حشد الرساميل من مصادر بديلة ومبتكرة وبأن يقوم بما يلي:

(أ) تقديم اقتراح بأن ينشئ رؤساء الأمانة، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، فريق خبراء رفيع المستوى لدراسة الخيارات المتاحة لضمان أن تستخدم في التمويل المتعلق بالمناخ إيرادات الضرائب على الانبعاثات أو إيرادات بيع حقوق الانبعاثات في المزداد العلني في أنظمة تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات الخاصة بالنقل الدولي البحري والجوي؛

(ب) الطلب إلى مجلس الصندوق الأخضر للمناخ أن يدرس خيارات تعزيز مشاركة القطاع الخاص النشطة في تعزيز الموارد اللازمة للإجراءات التحويلية للبلدان النامية في إطار تنفيذ مرفق القطاع الخاص في الصندوق.

٢٦- وأحطنا علماً بطائفة من الآراء التي شددت على أن حجم الموارد ونوع الاستثمارات المطلوبة يستلزم من الحكومات العمل بصورة أوثق مع القطاع الخاص. ويشكل أصلاً مستثمرو القطاع الخاص من قبيل المصارف وصناديق التقاعد وشركات التأمين مصادر هامة للتمويل المتعلق بالمناخ. بيد أن ثمة إمكانية كبيرة لتعزيز أدوارهم في حشد الاستثمارات في مشاريع وبرامج في البلدان النامية. ويمكن للاتفاقية، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف أن تؤدي دوراً هاماً في إشراك المستثمرين في توجيه

التمويل نحو أنشطة التخفيف والتكيف في البلدان النامية، وفي تقييم فرص الاستثمار والمخاطر التي يشكلها تغير المناخ. ونوصي بإنشاء منتدى تفاعلي رفيع المستوى مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص ينعقد مرة كل سنة للنظر في سبل وآليات زيادة التمويل من القطاع الخاص، بما في ذلك تقييم خيارات تجاوز العقبات التي تعيق زيادة استثمارات القطاع الخاص في مجالي التخفيف والتكيف وتقدير الحجم المحتمل للاستثمارات الدولية للقطاع الخاص.

جيم - تمويل البداية السريعة

٢٧- أخطنا علماً بالطائفة المتنوعة من الآراء المتعلقة بتوفير التمويل المتعلق بالمناخ وبفعاليتها خلال فترة تمويل البداية السريعة (٢٠١٠-٢٠١٢). وتبين الزيادة النسبية في المبالغ المخصصة لأنشطة التكيف وكذا زيادة التمويل المتعلق بالمناخ بالتقييم المطلقة خلال تلك الفترة، وفقاً لما ورد من تقارير حتى تاريخه، أن زيادة تعبئة الموارد المالية، بما في ذلك التمويل العام، ممكنة في الأجل الطويل. ويبدو واضحاً، بعد التأمل في فترة تمويل البداية السريعة، أن عدداً من العقبات لا يزال قائماً رغم زيادة تدفقات التمويل المتعلق بالمناخ إلى البلدان النامية. وينبغي زيادة تحليل هذه العقبات كجزء من استخلاص الدروس من فترة تمويل البداية السريعة. وقد زادت المعلومات عن تدفقات التمويل المتعلق بالمناخ لكن تعدد شبكات آليات وقنوات التنفيذ وتعقدها يجعل تعقب المسارات والإبلاغ عنها أمراً صعباً. ويؤكد هذا الأمر مدى الحاجة إلى تحسين نظم الرصد والإبلاغ والتحقق على الصعيدين الدولي والوطني.

ثالثاً - تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتمويل الطويل الأجل

٢٨- تماشياً مع هدف برنامج العمل ومراعاة للتعقيبات المستقاة من المشاورات، حدد الرئيسان المشاركان الأركان المواضيعية التالية التي استندت إليها حلقتنا العمل الأولى والثانية:

(أ) تحليل خيارات تعبئة الموارد المالية من عدد واسع من المصادر المتنوعة، العامة والخاصة، والثنائية ومتعددة الأطراف، بما يشمل المصادر البديلة، والصلات فيما بينها؛

(ب) الاضطلاع بالعمل التحليلي ذي الصلة بشأن احتياجات البلدان النامية الأطراف من التمويل المتعلق بالمناخ؛

(ج) إدماج الدروس المستخلصة من تمويل البداية السريعة وأفضل الممارسات من تجارب البلدان النامية والمتقدمة في تحليل المصادر والاحتياجات؛

(د) استكشاف الواجهة البينية بين التمويل العام والخاص، بما في ذلك نُهج تعزيز التمويل الذي يقدمه القطاع الخاص فيما يتعلق بالمناخ؛

(هـ) تحديد البيئات التمكينية التي تتيح إزالة العقبات وزيادة وتعزيز تدفقات التمويل المتعلق بالمناخ والخاصة بالتخفيف والتكيف؛

(و) استكشاف آليات توفير التمويل التي يمكن أن تؤدي دوراً في إيصال التمويل المتعلق بالمناخ.

٢٩- وقد حُددت وتيرة انعقاد حلقات العمل والحلقات الدراسية الشبكية بما يتيح مواصلة التحليل والمناقشات التقنية، واستكملت أدوات تفاعلية شبكية أُتيحَت طوال مدة برنامج العمل عام ٢٠١٢.

٣٠- وقدم التمويل إلى برنامج العمل المتعلق بالتمويل الطويل الأجل كل من الاتحاد الأوروبي وحكومات إسبانيا والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية. وقدمت أيضاً حكومة جنوب أفريقيا، الدعم اللوجستي بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك باستضافتها لحلقة العمل الثانية.

ألف- الهيكل والعملية

٣١- لضمان برنامج عمل شفاف ومفتوح وشامل، عُقدت منذ البداية سلسلة مشاورات مع الأطراف والجهات المعنية ذات الصلة. وعُقدت الجولة الأولى من المشاورات خلال الدورة السادسة والثلاثين لكل من الهيئتين الفرعيتين، في بون، ألمانيا. وعُقدت الجولة الثانية من المشاورات خلال الدورة الإضافية الاستثنائية للأفرقة العاملة المخصصة في بانكوك، تايلند في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وهدفت هذه المشاورات إلى الحصول على المعلومات وجمع الآراء بطريقة منفتحة وشفافة حول الطرائق والمواضيع التي تتعين مناقشتها في سياق برنامج العمل.

٣٢- وصُمم برنامج عمل قوي يستند إلى التعقيبات التي قدمتها الأطراف والجهات المعنية ذات الصلة خلال الدورة الأولى من المشاورات المتمثلة في حلقتي عمل وحلقتين دراسيتين شبكيتين.

٣٣- واستند التحليل الذي أُجري في إطار برنامج العمل إلى التقارير ذات الصلة، بما في ذلك تقرير الفريق الاستشاري وتقرير تعبئة التمويل المتعلق بالمناخ الذي قدمته مجموعة العشرين وإلى معايير التقييم في التقارير، وراعى أيضاً الدروس المستخلصة من منتدى تحقيق الاستقرار المالي. وبالإضافة إلى ذلك، نُظِرَ في تقارير تحليلية أخرى ذات صلة خلال حلقتي العمل والحلقات الدراسية الشبكية.

٣٤- ولتحقيق المشاركة القصوى وتعزيز الأدوات الشبكية، أُضيف إلى برنامج العمل مكونٌ جديد من شبكات التواصل الاجتماعي يشمل البث الشبكي الحي. وكان استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في حلقات العمل التقنية والتحليلية غير مسبوق وشكّل بالتالي أحد الابتكارات الجديدة. وتمثلت فوائده في زيادة التفاعل مع طائفة واسعة من الجهات المعنية وإثراء المناقشات.

باء- أعمال أنشطة برنامج العمل

١- حلقتا العمل المعقودتان في إطار برنامج العمل

حلقة العمل الأولى بشأن التمويل الطويل الأجل

٣٥- جمعت حلقة العمل الأولى التي عُقدت في بون من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٢، ١٤١ مشاركاً من الأطراف والمؤسسات المالية العامة والخاصة، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز البحوث المتخصصة، والأوساط الأكاديمية.

٣٦- وشملت المسائل التي نُوقِشت احتياجات البلدان النامية للتمويل المتعلق بالمناخ، والمصادر المحتملة للتمويل المتعلق بالمناخ، بما في ذلك المصادر العامة والخاصة، والثنائية والمتعددة لأطراف، والمصادر البديلة؛ وخيارات تعبئة التمويل المتعلق بالمناخ؛ والدروس المستخلصة من تمويل البداية السريعة^(٢).

حلقة العمل الثانية بشأن التمويل الطويل الأجل

٣٧- جمعت حلقة العمل الثانية التي عُقدت في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ما مجموعه ١٣٨ مشاركاً من الأطراف والمؤسسات المالية العامة والخاصة، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز البحوث المتخصصة، والأوساط الأكاديمية. وواصلت المناقشات التي دارت في حلقة العمل الأولى، واستكشفت المصادر المحتملة للتمويل المتعلق بالمناخ في الآجال القصير والمتوسط والطويل والظروف المواتية التي من شأنها أن تسهم في زيادة حجم التدفقات المالية المتعلقة بالمناخ إلى البلدان النامية. وأتاحت طرائق حلقة العمل المزيد من الإسهامات والمناقشات فيما بين المشاركين الذين توزعوا على مجموعات فرعية ناقشت كل منها موضوعاً رئيسياً من مواضيع حلقة العمل.

٣٨- وركز جزء من التحليل والمناقشات على تعبئة الموارد المالية والظروف المواتية. وجرى خلال المناقشات تحليل وتمحيص لما يوجد حالياً من آليات مالية وأدوات تمويلية وطرائق وصول إلى الموارد والتي تعتبر من أفضل الممارسات في تعبئة وزيادة وحفز المزيد من التمويل الجديد المتعلق بالمناخ بغية تعزيز قدرة البلدان النامية على الوصول إلى موارد التمويل المتعلق بالمناخ.

٢- الحلقات الدراسية الشبكية

٣٩- عُقدت الحلقة الدراسية الأولى في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ مرتين، الأولى في الصباح والثانية بعد الظهر لاستقطاب مشاركين من جميع أنحاء العالم. وقد حضرها ١٧٥ مشاركاً

(٢) <http://unfccc.int/cooperation_support/financial_mechanism/long-term_finance/items/6963.php>.

يمثلون الأطراف وطائفة واسعة من المنظمات المعنية. وناقشت الأساليب المنهجية المطبقة في تقييم تكاليف التخفيف والتكيف في البلدان النامية^(٣).

٤٠ - وشملت الحلقة الدراسية الشبكية أربعة عروض تناولت التجارب الوطنية، بما في ذلك تجارب كوستاريكا والفلبين. وأفضت التحليلات والمناقشات التي جرت خلال الحلقة الدراسية الشبكية إلى استنتاج مفاده أن النهج التصاعدي تتيح دقة أكبر في تقدير التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بأنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

٤١ - وعُقدت الحلقة الدراسية الشبكية الثانية في ٢١ أيلول/سبتمبر وأجريت أيضاً مرتين^(٤). وحضرها ١٠٣ مشاركين يمثلون الأطراف وغيرهم من المنظمات المعنية ذات الصلة. واستكشفت هذه الحلقة مصادر وخيارات التمويل المتعلق بالتكيف. وحللت بوجه خاص الدعم المقدم من المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف فيما يتعلق بالتكيف. ونظرت في الدروس المستخلصة من الصناديق الممولة وبمحت في الخصائص الرئيسية لتصميمها. وحللت أيضاً مشاركة القطاع الخاص في مجال التمويل المتعلق بالتكيف، بما في ذلك مشاركة قطاع التأمين ودورها.

رابعاً - تقييم الاحتياجات المالية المتعلقة بالتمويل

ألف - طبيعة الاحتياجات المالية المتعلقة بالمناخ وحجمها

٤٢ - قدمت العروض والمناقشات طوال برنامج العمل عدة نطاقات لاحتياجات التمويل المتعلقة بالمناخ. وتستند هذه التقديرات إلى فرضيات ومنهجيات مختلفة، وتفصل بين احتياجات التخفيف واحتياجات التكيف. وعلى الرغم من التقديرات المتباينة، تخلص الدراسات إلى أن حجم احتياجات التمويل المتعلق بالمناخ في البلدان النامية كبير ويتجاوز التدفقات الحالية للتمويل المتعلق بالمناخ. ومن الحتمي بالتالي تسخير الموارد الوطنية والدولية لزيادة التمويل المتعلق بالمناخ كي يرقى إلى مستوى الطموحات والإجراءات العاجلة المطلوبة.

٤٣ - وقدمت عدة منهجيات تستخدم في تقييم احتياجات البلدان النامية خلال حلقات العمل (انظر الجدول ١ من المرفق الأول). ويستخدم بعض البلدان أطراً أو منهجيات عالمية فيما تستخدم البلدان الأخرى نماذج قطرية، فتجمع بالتالي بين النهج التنازلية والنهج التصاعدي. وتستخدم النماذج أيضاً نهجاً مختلفة في تقييم احتياجات التمويل المتعلقة بالتخفيف والتكيف بالنظر إلى تنوع الاقتصادات والقدرات ومستوى التنمية. وتعتمد المنهجيات العالمية

(٣) <http://unfccc.int/cooperation_support/financial_mechanism/long-term_finance/items/7022.php>

(٤) <http://unfccc.int/cooperation_support/financial_mechanism/long-term_finance/items/7067.php>

كالمنهجيات التي تُستخدم في سيناريو الخارطة الزرقاء^(٥) الذي وضعتة الوكالة الدولية للطاقة، ومبادرة تقييم الطاقة العالمية^(٦)، والتقرير المتعلق بسياسة الطاقة والمناخ في أوروبا^(٧) وتقديرات تكاليف التخفيف التي وضعها البنك الدولي^(٨) بالاستناد إلى سيناريوهات مختلفة. ويستند السيناريو الرئيسي بينها إلى هدف تحقيق استقرار انبعاثات غازات الدفيئة عند مستوى ٤٥٠ جزءاً من المليون. بيد أن كل نموذج يستخدم خط أساس مختلف (١٩٩٢ أو ٢٠٠٧) وآجالاً زمنية مختلفة (تراوح بين عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٥٠).

٤٤ - وتتسم تقديرات احتياجات التمويل المتعلق بالتكثيف بصعوبات أكبر من تلك المتعلقة بالتخفيف بسبب عوامل منها الدرجات العالية من عدم اليقين في سيناريوهات التكثيف، وإغفال بعض التكاليف، وعدم وجود أساليب وأدوات جيدة لتقييم قابلية التأثير.

٤٥ - وجرى عرض ومناقشة النهج التصاعدي في تقييم احتياجات التمويل، بالاستناد إلى تجارب بعض البلدان النامية في إطار مشروع الدراسة الوطنية الاقتصادية والبيئية والإنمائية المتعلقة بتغير المناخ التي أجرتها الأمانة ومشروع تنمية قدرات واضعي السياسات على التصدي لتغير المناخ الذي نفذته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ودعمت هذه المشاريع ٢٩ بلداً نامياً في إجراء تقييمات معمّقة لاحتياجاتها التمويلية على أساس وطني أو قطاعي. وألقى أحد العروض الضوء على كيفية إسهام مشروع الدراسة الوطنية الاقتصادية والبيئية والإنمائية المتعلقة بتغير المناخ في وضع إطار وطني للتكثيف ودعا إلى توسيع نطاق المشروع ليشمل بلداناً نامية أخرى. وعُرضت تجارب أخرى لتقييم احتياجات التمويل التصاعدي من كل من الصين وكوستاريكا والهند (فيما يتعلق بالتخفيف) وجمهورية ترازيا المتحدة وجنوب أفريقيا والفلبين (فيما يتعلق بالتكثيف)^(٩).

باء - الحاجة إلى المزيد من المعلومات وتحسين المنهجيات

٤٦ - فيما يلي بعض الرؤى الرئيسية المستوحاة من مناقشات احتياجات التمويل المتعلق بالمناخ:

(٥) <<http://www.iea.org/techno/etp/etp10/English.pdf>>

(٦) <<http://webarchive.iiasa.ac.at/Research/ENE/GEA/doc/GEA-Summary-web.pdf>>

(٧) Edenhofer, O., C. Carraro, J.-C. Hourcade, K. Neuhoff, G. Luderer, C. Flachsland, M. Jakob, A. Popp, J. Steckel, J. Strohsehein, N. Bauer, S. Brunner, M. Leimbach, H. Lotze-Campen, V. Bosetti, E. de Cian, M. Tavoni, O. Sassi, H. Waisman, R. Crassous-Doerfler, S. Monjon, S. Dröge, H. van Essen, P. del Río, A. Türk (2009), *RECIPE, Report on Energy and Climate Policy in Europe, The Economics of decarbonization. Potsdam. Potsdam Institute*

(٨) World Bank. 2010. *World Development Report: Development and Climate Change*

(٩) يمكن الاطلاع على العروض التي وردت فيها هذه الأمثلة في نفس الصفحة الشبكية المشار إليها في الحاشية رقم ٢ أعلاه.

(أ) أهمية الحصول على معلومات أفضل: تشكل محدودية البيانات والمعلومات المتوفرة عن خطوط الأساس الخاصة بالانبعاثات، والزيادة المتوقعة في حجم الانبعاثات وما يترتب على ذلك من تكاليف، عقبة رئيسية أمام تقييم احتياجات التمويل وتحديد الدعم المطلوب. وعلى الرغم من هذه القيود، أقر بعض المشاركين في حلقات العمل أن لدى بلدانهم فهماً أعمق لحجم التقديرات والافتراضات التي تقوم عليها تقييمات الاحتجاجات. وشدد الكثيرون على أهمية توسيع الدعم للنهج التصاعدي مثل مشروع الدراسة الوطنية الاقتصادية والبيئية والإنمائية^(١٠). ولاحظ المشاركون أيضاً أن المعلومات عند توفرها تكون في كثير من الأحيان مشتتة بين وكالات حكومية مختلفة. ولذلك اقترح عدة مشاركين وضع آليات مشتركة بين الوكالات لتيسير الاتساق وإتاحة تنسيق الجهود في جمع البيانات اللازمة فيما يتعلق بتحليل التكاليف؛

(ب) صقل المنهجيات وتحسينها: ثمة حاجة إلى المزيد من الدقة في المنهجيات المستخدمة في تقييم احتياجات التمويل وحتى إلى درجة تفصيل أكبر في إجراء الدراسات القطاعية. وألقت العروض التي قدمت خلال الحلقة الدراسية الشبكية الأولى الضوء على مشكلة استخدام نماذج مختلفة في وضع خطوط الأساس القطاعية، مما يعقد مقارنة تقديرات التكاليف التي تشمل بلداناً عدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام معدلات خصم مختلفة وجدول زمنية متوقعة يزيد الأمر تعقيداً. ولا يكفي تجميع تقديرات تكاليف التكيف لإعطاء رؤية متكاملة عن قابلية كل بلد للتأثر بتغير المناخ، ولا يزال تقييم تكلفة التراجع في خدمات نظام الإيكولوجي غير كافٍ؛

(ج) من الواجب الملح بناء قدرات تقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات الوطنية. وهناك حاجة إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على الاضطلاع بنفسها بتقييم الاحتياجات التمويلية وفقاً لأولوياتها الإنمائية. ولاحظ المشاركون في حلقتي العمل وفي الحلقة الدراسية الشبكية أن التكاليف التي يصعب قياسها لا تدخل ضمن التقديرات العامة، رغم أهميتها الحاسمة. ويشمل بعض هذه التكاليف تطوير المهارات وتعزيز القدرات التنفيذية المحلية، وتكاليف تكيف التكنولوجيا مع الظروف المحلية. وتقدم تقارير تمويل البداية السريعة أمثلة على المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية من أجل معالجة ثغرات المعلومات وتلبية الاحتياجات في مجال بناء القدرات التي تشمل الدعم من أجل تعزيز المؤسسات الوطنية؛ وتحسين القدرة على التأقلم في الخطط الإنمائية المحلية؛ وإدماج النهج القائمة على النظام الإيكولوجي في جهود التكيف؛ واعتماد أساليب مبتكرة للتمويل للمساعدة في زيادة الاستثمارات في المشاريع الخفيفة الكربون على الصعد المحلية^(١١)؛

(١٠) FCCC/SBI/2010/INF.7.

(١١) للحصول على قائمة بمشاريع تمويل البداية السريعة، يرجى الاطلاع على التقرير المقدم إلى المؤتمر الأطراف:

FCCC/CP/2012/INF.1.

(د) تقييم الاحتياجات عملية حيوية. وتقييم احتياجات التمويل المتعلق بالمناخ هو عملية متطورة وينبغي تنفيذها بطريقة تراعي التغيرات في الآثار المتوقعة لتغير المناخ في البلدان النامية. وشدت الكثير من العروض على عدم اليقين في تقدير نسبة الاستثمارات اللازمة بسبب الظروف المتغيرة الناجمة عن تغير المناخ؛

(هـ) إشراك جهات معنية متعددة أمر رئيسي. ويشدد المشاركون على الحاجة إلى إشراك طائفة متنوعة من الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص لتيسير الوصول إلى المعلومات المطلوبة وحفز الحوار حول كيفية إدماج مسألة تغير المناخ في الخطط الإنمائية الوطنية. وجرى التشديد بوجه خاص على دور قطاع التأمين في دعم البلدان المنخفضة الدخل في تقييم احتياجاتها، خصوصاً من خلال تقييم المخاطر التي ينطوي عليها تحديد سعر بوليصة التأمين؛ وإيجاد حوافز لتقليص الخسائر وأنشطة بناء القدرة على التأقلم؛ وتوفير التمويل في الوقت المناسب للتعويض عن الأضرار.

خامساً- المصادر المحتملة للتمويل المتعلق بالمناخ

ألف- مصادر التمويل المتعلق بالمناخ: المصادر الفردية

٤٧- لا بد من قياس شامل لحجم التدفقات المالية الدولية المتعلقة بالمناخ إلى البلدان النامية من أجل تحسین فهم مصادر التمويل المتعددة المعنية. ويشير أحد التقديرات إلى أن التدفقات المالية الدولية إلى البلدان النامية والمخصصة لمعالجة آثار تغير المناخ تبلغ ٩٧ بليون دولار في السنة (٢٠٠٩-٢٠١٠)^(١٢). وتشمل التركيبة العامة لهذه التدفقات المالية المصادر المتعددة للتمويل، والوسطاء، والأدوات، وقنوات صرفها والمستفيدين منها. وتُجمَع الموارد المالية من مصادر وطنية ودولية ومن مصادر تمويل عامة وخاصة وبديلة وهي تتخذ أشكالاً مختلفة: الحوافز السياسية، وإدارة المخاطر، وتدفقات معاوضة انبعاثات الكربون، والمنح، والقروض الممنوحة بشروط تساهلية وغير تساهلية والأسهم. وألقى عدد من الدراسات - مؤيدة بالنقاشات التي جرت خلال حلقات العمل - الضوء على مجموعتين من التحديات التي تطرحها الشبكة المعقدة من التدفقات المالية. أولاً، التحديات المتعلقة بتعقب مسار التدفقات المالية المتعلقة بالمناخ من مصادر تمويلية عامة وخاصة والإبلاغ عنها وكشفها لجهة العرض؛ وثانياً عدم وجود نظم وطنية للرصد والإبلاغ والتحقق لجهة الطلب أو عدم وصول هذه النظم إلى المستوى الأمثل (انظر الباب - ثالثاً - بء).

(١٢) Buchner, B., Falconer, A., Hervé-Mignucci, M., Trabacchi, C., Brinkman, M., 2011. *The Landscape of Climate Finance*. Venice: Climate Policy Initiative

٤٨- ومن المجموع المقدر حالياً للتدفقات المالية الدولية الخاصة بتغير المناخ، قدمت المصادر الخاصة بـ ٥٥ بليون دولار في السنة (ما يعادل تقريباً ٨ في المائة من مجموع تدفقات الرساميل إلى البلدان النامية). وتم تعبئة التمويل الخاص المتعلقة بالمناخ من خلال السياسات العامة في كل من البلدان النامية والمتقدمة، بوسائل منها ذلك أسواق الكربون التي تتيح استخدام أرصدة خفض الانبعاثات المحققة في البلدان النامية. ويُحشد التمويل الخاص أيضاً من خلال حوافز مالية تقدم إلى الحكومات. وعلى الرغم من زيادة التدفقات المالية المتعلقة بالمناخ من القطاع الخاص، خصوصاً إلى قطاع مصادر الطاقة المتجددة، يعيق عدد من السياسات والعقبات السوقية والمؤسسية التي نوقشت خلال حلقتي العمل الأولى والثانية، التدفقات المالية المتعلقة بالمناخ من القطاع الخاص. وهي تمثل حجر عثرة أمام زيادة التمويل الدولي المتعلقة بالمناخ إلى البلدان النامية والمتقدمة على السواء وعقبات تتجلى بوجه خاص في أقل البلدان نمواً. ولذلك، تتطلب زيادة التمويل الخاص، في نهاية المطاف، سياسات عامة محددة الهدف لإزالة هذه العقبات أو زيادة رأس المال المدفوع للكيانات المتعددة الأطراف والثنائية.

٤٩- وتؤدي الكيانات المتعددة الأطراف والثنائية دوراً كبيراً في تعبئة الموارد المالية من مصادر تمويل في القطاع الخاص من خلال الاستفادة القصوى من الصناديق الخاصة بزيادة رأس مالها المدفوع بغية زيادة الموارد المالية التي تستطيع تقديمها إلى البلدان النامية. وتصبح الكيانات المتعددة الأطراف والثنائية مصدراً لمبالغ إضافية/جديدة، بفضل قدرتها على إيصال التمويل من مصادر خاصة إلى مشاريع المناخ باستخدام وسائل الرفع المالي. أما الرؤى الناشئة المستمدة من مختلف الدراسات الإفرادية الوطنية، والتجارب المتنامية للمصارف والكيانات المتعددة الأطراف والثنائية في تعبئة وإيصال التمويل المتعلقة بالمناخ، والتي نوقشت خلال حلقتي العمل والحلقة الدراسية الشبكية الثانية^(١٣)، فهي تستحق المزيد من البحث في ضوء البنية الدولية المستقبلية للتمويل المتعلقة بالمناخ، التي ستعمل الاتفاقية وآلياتها المالية وكياناتها التشغيلية في إطارها.

٥٠- ويشمل التمويل العام الحالي المقدر بحوالي ٤٠ بليون دولار في السنة التمويل المتعلقة بالمناخ والمقدم من خلال الآلية المالية للاتفاقية ومن خلال قنوات وآليات تمويلية أخرى. وتشير آخر التقارير الموجزة التي قدمتها الأطراف المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية بشأن توفير التمويل المتعلقة بالمناخ إلى أن مجموع التمويل يبلغ ٥٨,٤ بليون دولار للفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ أي بمتوسط يقل عن ١٠ بلايين دولار في السنة^(١٤). ويصرف مجال التركيز المتعلقة بالمناخ في الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، والصندوق الخاص لتغير المناخ، وصندوق أقل البلدان نمواً، وصندوق التكيف أقل من بليون دولار في السنة. وحُلل العديد

(١٣) كما ورد في الحواشي ٢ و٣ و٤ أعلاه.

(١٤) FCCC/SBI/2011/INF.1/Add.2.

من المصادر المحتملة للتمويل المتعلق بالمناخ^(١٥). ويرد في المرفق الثاني موجز لتقديرات إمكانات بعض المصادر المحتملة فيما يتعلق بتوليد الدخل وقد صُنفت المصادر بشكل عام إلى أربع فئات بحسب تدفق الأموال.

٥١ - موارد الميزانية الوطنية القائمة: تأتي الموارد المالية العامة المتعلقة بالمناخ حالياً من الميزانيات الوطنية للدول المتقدمة، بشكل أساسي. وتقترح بعض الأطراف تقديم البلدان المتقدمة للمزيد من التمويل المتعلق بالمناخ من ميزانيتها الوطنية على أن تترك لكل بلد السلطة التقديرية في كيفية جمع مساهماته. ويمكن لمساهمات البلدان المتقدمة أن تكون أنضبة مقررة أو أن تكون طوعية. واقترحت البلدان النامية أن تُحدّد الاشتراكات المقررة بـ ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٥٢ - المصادر الجديدة المدرة للدخل من خلال الميزانيات الوطنية وفقاً للقرارات الوطنية: بإمكان حكومات البلدان المتقدمة توليد الدخل من مصادر جديدة - كضريبة الكربون أو بيع حقوق إطلاق الانبعاثات بالميزاد العلني في إطار خطة لتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات، وتقليص إعانات الوقود الأحفوري، وزيادة إتاقات الوقود الأحفوري، ورسوم استخدام الشبكة التي تدفع تناسباً مع حجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الطاقة الكهربائية المستهلكة. وستختلف إيرادات كل ذلك اختلافاً كبيراً بين بلد وآخر رهناً بجملة أمور منها، على سبيل المثال، وجود إعانة للوقود الأحفوري، وإنتاج الوقود الأحفوري. ويقدر الفريق الاستشاري ومجموعة العشرين في تقريريهما أن جزءاً فقط من الإيرادات التي يمكن توليدها ستُخصّص للتمويل الدولي المتعلق بالمناخ.

٥٣ - المصادر الجديدة المدرة للدخل من خلال الميزانيات الوطنية وفقاً للاتفاقات الدولية: من الأمثلة على هذه المصادر ضريبة على المعاملات المالية الدولية، والأفضل أن تطبق من خلال اتفاق دولي لأن من الممكن نقل الكثير من المعاملات إلى ولاية قضائية مختلفة لتجنب دفع الضرائب. وهناك مصدران محتملان آخران لهذا النوع من الدخل يتمثلان في نُهج مختلفة في تطبيق الضرائب الحدودية على واردات منتجات البلدان المتقدمة التي تسبب في انبعاثات كبيرة من غازات الدفيئة. وتحدد كل دولة المبلغ الذي ستخصّصه للتمويل الدولي المتعلق بالمناخ مما تجمعه من إيرادات. بيد أن المصادر المحتملة المتصلة بالتجارة وتغير المناخ لم تُستكشف بالتفصيل خلال برنامج العمل وتمثل مجالاً يتعين تحليله في المستقبل.

UNFCCC. 2007. *Investment and Financial Flows to Address Climate Change*. Bonn: UNFCCC, (١٥) table IX-66 (p. 186) and annex IV; Advisory Group on Climate Change Financing. 2010. *Report of the Secretary-General's High-level Advisory Group on Climate Change Financing*. New York: United Nations; World Bank Group, IMF, OECD, and regional development banks (G20), 2011. *Mobilizing Climate Finance*, Paper prepared at the request of G20 Finance Ministers, World Bank, Washington, D.C. See also Sterk, W., Luhmann, H-J., and Mersmann, F. 2011. *How Much Is 100 Billion US Dollars?* Berlin: Friedrich-Ebert-Stiftung

٥٤- المبالغ التي تجمع دولياً عملاً باتفاقات دولية: يمكن أيضاً جمع المبالغ دولياً عملاً باتفاق دولي كما هو الحال، على سبيل المثال، فيما يتعلق بحصة (٢ في المائة) من عائدات وحدات خفض الانبعاثات المعتمد التي تصدر بشأن معظم مشاريع آلية التنمية النظيفة، وهي حصة تشكل المصدر المالي الرئيسي لصندوق التكيف ويمكن توسيع نطاق الحصة من العائدات ليشمل التنفيذ المشترك والتداول الدولي للانبعاثات، كما يمكن زيادة هذه الحصة. واقترحت الترويج إمكانية بيع حقوق إطلاق الانبعاثات دولياً كمصدر للدخل بهدف إضافة موارد جديدة. وتتوقف إمكانية توليد الدخل من هذه المصادر على مستويات أسعار الكربون.

٥٥- ويمكن جني الأموال أيضاً من خلال التنظيم الدولي للانبعاثات الناجمة عن النقل الدولي الجوي والبحري عن طريق فرض ضريبة على الانبعاثات أو وضع خطة لتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات تتيح بيع حقوق إطلاق الانبعاثات بالميزاد العلني^(١٦). وتستند التقديرات إلى افتراض مفاده أن حصة من العائدات ستستخدم لدفع تعويضات إلى البلدان النامية المتضررة بسبب الأثر الاقتصادي للتدابير وأن بقية الإيرادات ستُنقل إلى صناديق المناخ مثل الصندوق الأخضر للمناخ. ويتطلب إعمال هذا المصدر من مصادر الموارد المالية تعاوناً وتنسيقاً دوليين، بما في ذلك مع قطاعات النقل الجوي والبحري. أما إمكانية إعمال هذا المصدر من مصادر التمويل في الأجلين القصير والمتوسط فهو موضوع لا يزال يحتاج إلى المزيد من البحث.

٥٦- ويشكل بعض المصادر المحتملة للتمويل العام بدائل؛ منها على سبيل المثال نُهج تطبيق الضرائب الحدودية على الواردات الكثيفة الانبعاثات. وتستند عدة مصادر محتملة إلى اتفاقات دولية من خارج اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بالتبادل الداخلي لحقوق إطلاق الانبعاثات.

٥٧- وتمثل المصادر التي تفرض ثمناً على انبعاثات غازات الدفيئة حلاً مناسباً جداً خلال فترات تدني النمو الاقتصادي، وهي مصادر تعزز فعالية الاقتصاد عموماً وتشكل جزءاً من تدابير مواجهة التقلبات الدورية وبالتالي فإن تأثيرها على الأسعار خلال فترات الأزمات ضئيل. ومن شأنها أيضاً أن تدر دخلاً تدرج الحاجة إليه في الخزائن الوطنية للبلدان النامية غير الدخل اللازم للتمويل المتعلق بالمناخ. وبإمكان الخزائن الوطنية أن تستخدم هذه الإيرادات للمساعدة على تقليص العجز والدين الوطنيين أو تقليص الضرائب التشويهية القائمة والمساعدة بالتالي على حفز النمو الاقتصادي.

٥٨- ولا بد من زيادة فهم الخيارات المتبعة لإيجاد مصادر جديدة للتمويل الدولي المتعلق بالمناخ وإشراك مقرري السياسات والجهات المعنية في الدعوة إلى زيادة التمويل الذي يمكن التنبؤ به. ولا بد أيضاً من تعزيز النقاشات الوطنية حول كيفية تفعيل المصادر المبتكرة للتمويل

(١٦) وكبدل عن ذلك، يمكن تنظيم هذه الانبعاثات من خلال سياسات وطنية على أن توضع العائدات المتأتبة في الخزينة الوطنية وأن تُحدّد المبالغ المخصصة للتمويل الدولي المتعلق بالمناخ في عمليات الميزانيات الوطنية.

المتعلق بالمناخ. وسيكون تطبيق ضريبة الكربون أو تعديل ترتيبات إعانات الوقود الأحفوري أمراً معقداً من الناحيتين التقنية والسياسية. وعلى غرار ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى عملية أكثر تنسيقاً فيما يتعلق بتدارس هذه المسألة.

باء- مصادر التمويل المتعلق بالمناخ: حُزم المصادر

٥٩- استناداً إلى المناقشات التي دارت خلال حلقتي العمل، ثمة إقرار متزايد بالحاجة إلى تعبئة الموارد المالية من مصادر تمويل متعددة لتحقيق هدف تمويلي طويل الأجل لتحقيق هدف جمع ١٠٠ بليون دولار عام ٢٠٢٠. وهذا مبلغ لا يستطيع أي مصدر من المصادر المذكورة في التحليلات المتاحة أن يحققه بمفرده. ولذلك، من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى محفظة أو حزمة من المصادر. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح تجميع مصادر التمويل المرونة اللازمة لتعبئة موارد مالية قابلة للتوسيع من فرادى البلدان المتقدمة، ويعزز في الوقت نفسه، إمكانية التنويع بالمساهمات الدولية في التمويل المتعلق بالمناخ لفائدة البلدان النامية في الأجل الطويل. ويستند هذا النهج إلى موازنة التدفقات المالية الخاصة بشكل أو ثقل مع السياسة المتعلقة بتغير المناخ مما يتيح للتمويل العام مواصلة أداء دوره الرئيسي.

٦٠- ولتجميع مصادر التمويل المتعلق بالمناخ ذات التدفقات المالية المتواصلة والمترابطة من مصادر تمويل خاصة وبديلة عدد من المزايا المحتملة. فتجميع المصادر يمكن أن يستند إلى مبادئ مختلفة، كالفعالية الاقتصادية كما يمكن له أن يعالج شواغل الإنصاف. ومن الأمثلة على هذا التجميع تسعير الكربون في البلدان المتقدمة، وآلية المعايرة الحدودية، وتسعير الانبعاثات الناجمة عن النقل الدولي الجوي والبحري، وإعادة جزء من المال المدفوع إلى البلدان النامية بسبب ما يلحق بها من أضرار اقتصادية.

٦١- وقد يتخذ تسعير الكربون شكل ضريبة كربون، إذ يحدد سعراً معروفاً لكنه يترك حالة عدم يقين فيما يتعلق بخفض الانبعاثات أو يتخذ شكل الاتجار بالانبعاثات الذي يقلص مجموع الانبعاثات لكنه يترك للسوق تحديد السعر. بيد أن تذبذب أسعار الكربون يطرح عدداً من التحديات والفرص المتعلقة بالتنفيذ. ويشهد على ذلك تأثير انخفاض أسعار الكربون على قدرة صندوق التكيف على توليد الدخل وطاقته الكامنة فيما يتعلق بتعبئة التمويل المتعلق بالتكيف وإيصال هذا التمويل إلى البلدان النامية. لكن المستويات المتدنية حالياً لأسعار الكربون تمثل فرصة محتملة لتوسيع نطاق تغطية تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات بطريقة تراعي الظروف الاقتصادية المشقة في الكثير من البلدان المتقدمة.

سادساً - تعزيز البيئات التمكينية

٦٢ - تتخذ جميع البلدان إجراءات لتمويل أنشطة التصدي لآثار تغير المناخ. وتؤدي الأطر السياسية والتنظيمية والإدارية داخل البلدان دوراً حاسماً الأهمية في تذليل العقبات التي تعيق التمويل المتعلق بالمناخ (انظر الجدول ٣ في المرفق الثالث).

فهم الإشارات الأساسية فهماً صحيحاً.

٦٣ - لا بد من مواصلة إصلاح تسعير الطاقة والكربون في جميع البلدان، بما يعكس التكلفة الحقيقية لتغير المناخ. وقد تكون لهذه الجهود تكاليف مالية واقتصادية، وتبعات سياسية (مع العلم أن الصناعات الكثيفة الكربون تؤدي دوراً مركزياً في الكثير من الاقتصادات). بيد أن الاستثمارات التي تدعم التنمية الخفيفة الكربون قد تؤدي أيضاً إلى وفورات صافية مع مرور الوقت بفضل تعزيز الكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية. وربما تصل الوفورات إلى ١٠٠ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٥٠. وقد يمثل تقديم معلومات مفصلة عن تكاليف هذه الإجراءات وفوائدها في سياسات قُطرية مختلفة إسهاماً مفيداً. وثمة حاجة ماسة إلى أن تبدي البلدان المتقدمة طموحاً يتعلق بهذه القضايا الصعبة وهو طموح يمكن أن يرسل إشارات إيجابية تشجع البلدان النامية على تعزيز إجراءاتها في هذا المجال.

البحث عن رؤية ومقصد استراتيجيين

٦٤ - تستثمر البلدان في خطط عمل وأطر طويلة الأجل في مجال تغير المناخ وهي خطط وأطر تمكنها من إدماج شواغل التخفيف والتكيف في عملياتها الإنمائية الوطنية. وتسُنُّ البلدان تشريعات لتشجيع الاستثمارات والتكنولوجيات والنهج الخفيفة الكربون، وتشجيع الأطر التنظيمية التي تهدف إلى تقليل التكاليف الأولية للاستثمار في التكنولوجيات والخيارات الخفيفة الكربون (مثل قوانين الطاقة المتجددة والسياسات الإنمائية الصناعية التي تشجع التكنولوجيا الخفيفة الكربون). واعتمد الكثير من البلدان أساليب تسعير وتعاقد كالمزاد العلني والعطاءات التنافسية، لتقليل تكاليف التكنولوجيات الخفيفة الكربون وجعلها أكثر تنافسية من الخيارات التقليدية (انظر أمثلة من المنطقة الأفريقية في الجدول ٤ من المرفق الثالث).

٦٥ - ويمكن أن يتضمن التخطيط الطويل الأجل في قطاعات الطاقة والنقل والزراعة خيارات وسياسات خفيفة الكربون لحفز الانتقال إليها. وبدأت مؤسسات محلية في الكثير من البلدان الانخراط في عمليات تشاركية للتخطيط في مجال التكيف. وثمة حاجة إلى رؤية استراتيجية تجسد جهود التصدي لآثار تغير المناخ في التطلعات الإنمائية الوطنية. وربما تمثل البرامج العابرة للحدود والإقليمية أداة إضافية لزيادة حجم التمويل والانتقال من التخطيط والتنفيذ القائم على المشروع الواحد إلى البرامج المتعددة القطاعات. ومن شأن النهج العابرة للحدود والإقليمية أن تكمل الجهود الوطنية عوضاً عن الحلول مكانها.

ربما يكون التكيف والتخفيف مرتبطين ارتباطاً وثيقاً من الناحية العملية

٦٦- قد تؤدي الجهود الرامية إلى إتاحة فرص وصول الفقراء إلى الطاقة والنقل والمياه إلى تعزيز قدرتهم على التأقلم مع آثار تغير المناخ بشكل كبير. وفي العديد من البلدان النامية - بما في ذلك بلدان أفريقيا - يمكن لسد الفجوة في البنية التحتية أن يعزز التأقلم بشكل كبير. وهناك فرص عديدة لإيجاد حلول خفيفة الكربون في احتياجات البلدان النامية من الهياكل الأساسية وهي احتياجات تجعل التدخلات المتعلقة بالتخفيف والتكيف في الممارسة العملية مترابطة، وترفع أوجه التآزر إلى الحد الأقصى.

التنسيق والشمول

٦٧- التنسيق ضروري ومعقد في العديد من الحالات، رغم أن القيادات السياسية الرفيعة المستوى قامت في الكثير من البلدان بإنشاء هياكل مؤسسية تجمع بين الإدارات الحكومية المختلفة (بما في ذلك الإدارات المعنية بالشؤون المالية والطاقة والمياه والبنية التحتية) كي يصبح تغيير المناخ أكثر من مجرد مسألة بيئية. ويمكن وضع الخطط بطرق تحدد الاحتياجات الحقيقية (الاحتياجات المتعلقة بالتمويل، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات، وغير ذلك من أشكال الدعم)، وتعزيز الاتساق مع الأولويات الإنمائية الوطنية. ويمكن أن تساعد العمليات الشاملة على تعزيز المناقشات الجادة المتعلقة بالخيارات، وأن تشجع الإمساك بزمام الأمور على نطاق واسع على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، قد يساعد الوعد بتمويل كبير طويل الأجل ويمكن التنبؤ به فيما يتعلق بالبرامج الناشئة عن عمليات التخطيط هذه على خلق حوافز على التعاون في تنفيذها.

أشكال التمويل المتعددة

٦٨- من الراجح أن تكون هناك حاجة إلى طائفة متنوعة من أشكال التمويل لتحقيق نتائج في مجالي التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وحتى تاريخ هذا التقرير، كان قسم كبير من التمويل العام المتعلق بالمناخ يُقدّم كمنح أو قروض. وأدى التمويل عن طريق المنح دوراً أساسياً في التعاون التقني، وفي تجاوز عقبات المعلومات وفي جهود تعزيز المؤسسات الأساسية. وتؤدي المنح دوراً حاسماً في تجاوز العقبات التي تعيق الاستثمار في التنمية المتلائمة مع تغيير المناخ. ويمكن استخدام التمويل التسهلي للمساعدة في تغطية تقلص تكاليف التدخلات المتصلة بتغير المناخ. وقد يؤدي اتباع نهج تجميعي إلى فسح المجال أمام نهج تحويلية أكثر فعالية عوضاً عن المشاريع المتفرقة التي كانت شائعة في مجال تغيير المناخ في الماضي.

شراكات مبتكرة مع القطاع الخاص

٦٩- ربما يتيح تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص المجال أمام إجراءات قصيرة الأجل وأمام حلول مبتكرة لاحتياجات التمويل طويل الأجل. بيد أن القطاع الخاص يؤدي

أدواراً مختلفة في سياقات مختلفة. وسيكون من الأسهل في أغلب الأحيان العمل مع القطاع الخاص في بعض المجالات (لا سيما الطاقة) أكثر من غيرها (كالنقل العام والمياه). وثمة سبل مبتكرة لتخصيص الأموال الخاصة والمؤسسية حتى في المجالات التي يديرها القطاع العام: وتمكن المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، على سبيل المثال، من تعبئة الأموال من مستثمرين مؤسسيين ومن أسواق السندات لبرنامج يتعلق بالكفاءة في استخدام الطاقة مع الشبكة الروسية للقطارات. ولنفس الأسباب، قد تكون أدوات مختلفة للتمويل الخاص أقل قدرة على البقاء في بعض البلدان مما هي عليه في بلدان أخرى: على سبيل المثال، تجد الكثير من أقل البلدان نمواً مشقة في استقطاب رأس المال الخاص أو المستثمرين المؤسسيين. وثمة اهتمام متزايد بإمكانية استخدام التمويل العام لتوفير الضمانات أو الحماية من المخاطر التي يواجهها مستثمرو القطاع الخاص، وبالتالي تذييل العقبات التي تواجه الاستثمارات.

٧٠- وثمة أهمية خاصة لدور المؤسسات المالية التي تقع مقراتها في البلدان النامية في دعم الجهود الوطنية في مجال إيصال التمويل المتعلق بالمناخ. وقد عمل الكثير من المصارف الإنمائية مع المؤسسات المالية المحلية على بناء فهمها التقني لفرص الاستثمار في الطاقة المتجددة وفي المشاريع ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، ولمختلف توصيفات مخاطر هذه الاستثمارات، وجهود تقديم خطوط ائتمان لهذه المصارف المحلية الخاصة بما يتيح لها زيادة دعمها للبرامج الخفيفة الكربون في البلدان النامية. وقد تكون المصارف المحلية في وضع أفضل من غيرها لتوجيه القطاع الخاص والمشهد العام في البلد إذا كان من الممكن تعزيز قدرتها على تحديد وإدراك الفرص الاستثمارية الخفيفة الكربون، وإذا كان من الممكن اتخاذ إجراءات لتعزيز فهم المخاطر. وتكتسي المنح والمساعدة التقنية أهمية أساسية في المساعدة على التوعية داخل هذه المصارف لإمكانية الاستثمار في الحلول المتعلقة بتغير المناخ. وقد وُضعت استثمارات كبيرة في هذه البرامج خلال فترة تمويل البداية السريعة، من جانب جهات منها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف كالمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية. ومن الصعب، بطبيعة الحال، توجيه التمويل التساهلي إلى القطاع الخاص على النحو الملائم، ولا بد من بذل المزيد من الجهد لمعرفة ما إذا كانت المبالغ قد استُخدمت بفعالية في هذا الصدد لتحقيق أقصى النتائج الممكنة في مجال تغير المناخ واجتذاب استثمارات إضافية.

الاعتماد على النظم والمؤسسات الوطنية

٧١- ثمة اهتمام كبير بإمكانية وصول المؤسسات الموجودة في البلدان النامية بشكل مباشر إلى التمويل المتعلق بالمناخ كي تكون بمثابة ممرٍ نحو تطوير المعارف المؤسسية وتبادل المعلومات بين الحكومات. وقد بحث صندوق التكيف ومرفق البيئة العالمية طرائق جديدة تتيح للمؤسسات الوطنية المستفيدة الوصول المباشر إلى التمويل المتعلق بالمناخ. واتخذت البلدان النامية التي سعت إلى الوصول المباشر عبر هذه القنوات خطوات لتقييم أو تعزيز قدراتها.

٧٢- وأنشأ عدد متزايد من البلدان النامية أيضاً صناديق استثمارية وطنية لتعغير المناخ تم من خلالها إيصال الموارد الدولية والوطنية المخصصة لدعم الإجراءات الرامية إلى التصدي لآثار تعغير المناخ (انظر الجدول ٥ في المرفق الثالث). وتبعث التجارب الأولى فيما يتعلق بالكثير من هذه الجهود على التفاؤل. فلدى صندوق الأمازون التي تبلغ محتوياته بليون دولار، على سبيل المثال، ترتيباً إدارياً شاملاً تشترك فيه جهات معنية متعددة فيما يتعلق بالمبالغ التي يديرها المصرف الوطني البرازيلي للتنمية. ويتوقف التمويل الدولي على إثبات خفض موثوق به للانبعاثات وإثبات فوائد اجتماعية وبيئية أخرى. ويجري وضع النظم اللازمة لقياس الكربون والأثر البيئي والاجتماعي للصندوق والإبلاغ عنهما والتحقق منهما، بوسائل منها الدعم الذي تقدمه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

تعزيز الشفافية والرصد

٧٣- عززت التجارب المستخلصة من تمويل البداية السريعة الحاجة إلى تحسين شفافية التمويل المتعلق بالمناخ على الصعيد الدولي مع الإبقاء على النظم بسيطة وفي المتناول. ومع أن المعلومات التي قدمها المشاركون كانت قيمة^(١٧)، فإن المنهجيات وأصناف المعلومات التي قدمتها البلدان في التقارير تتنوع تنوعاً كبيراً، ومن الصعب وضع توليفة لأشكال صرف الموارد المالية أو المقارنة بينها. ويؤدي عدم وجود نهج متسق في الإبلاغ إلى زيادة الغموض فيما يتعلق بكيفية صرف الأموال.

بعض الرؤى الأساسية المستوحاة من مناقشات حلقتي العمل

٧٤- مواصلة الاستثمار في القدرات البشرية والمؤسسية والتقنية: يمكن لدعم العمليات المؤسسية أن يعزز الفهم، ويعزز المهارات، ويرتقي بمستوى المعايير بما يتيح تمويل البرامج التي تؤدي إلى نتائج في مجالي التخفيف والتكيف. ومن غير المرجح أن يكون الإفراط في الاعتماد على الخبرات الخارجية مُمعناً على البناء المؤسسي للقدرات البشرية والتقنية اللازمة لإدارة التمويل المتعلق بالمناخ على الصعيد المحلي. وقد تكون المبادلات الدولية مفيدة، إلا أن القدرات المؤسسية على الصعيد الوطني ودون الوطني تحتاج إلى تطوير كي يتسنى تصميم التدخلات بفاعلية أكبر لتناسب الاحتياجات والظروف المحددة للبلدان.

٧٥- ولا بد من تعزيز تعقب مسار التمويل المتعلق بالمناخ على الصعيد الدولي والوطني. وثمة حاجة إلى معلومات مقارنة أدق عن كيفية إيصال البلدان المتقدمة لتمويلها المتعلق بالمناخ. ويمكن أن يشكل جمع معلومات أكثر تفصيلاً عن كيفية استخدام التمويل داخل البلدان خطوة أولى هامة نحو رصد كيفية استخدام التمويل والإبلاغ عنه والتحقق منه وتقييم أثر هذا التمويل. وتقدم منظمات المجتمع المدني ومجموعات بحثية مستقلة أيضاً مساهمات هامة

(١٧) على سبيل المثال، أسهمت البلدان المتقدمة في إنشاء الموقع الشبكي التالي: www.faststartfinance.org.

في رصد إيصال التمويل المتعلق بالمناخ وفي تعزيز المساءلة^(١٨). وبإمكان النموذج الأولي الذي وضعته الأمانة لسجل إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً أن يساعد على تعزيز شفافية الدعم والآثار المترتبة عليه.

٧٦- وثمة حاجة إلى تعزيز النُظُم اللازمة لفهم أثر التمويل المتعلق بالمناخ على التخفيف والتكيف. ويشكل خفض انبعاثات غازات الدفيئة أحد الاعتبارات البديهية في تقييم الأثر. بيد أن التركيز الضيق على خفض الانبعاثات والفعالية من حيث التكلفة دون إيلاء اعتبار لقدرة البرامج على تعزيز الابتكار وحفز التنمية المستدامة كذلك، قد يؤدي على الأرجح إلى تثبيط كل عمل مبتكر وطموح. وبدأ الكثير من البلدان النامية فعلاً بوضع نظم رصد وتقييم تزامناً مع وضعها لسياسات واستراتيجيات جديدة للتصدي لآثار تغير المناخ.

٧٧- وثمة تداخل سياسي وإيمائي في موضوع تغير المناخ. فلتغير المناخ تداعيات فيما يتعلق بجوانب متعددة اجتماعية وإيمائية وهو ليس مسألة بيئية ضيقة. ولا بد من زيادة أوجه التآزر إلى أقصى حد بين عمليات التنمية وجهود التصدي لتغير المناخ. ويمكن أن يساعد إدماج موضوع تغير المناخ في خطط التنمية الوطنية على دعم وضع رؤية استراتيجية واضحة لكيفية التصدي لتغير المناخ. ومن شأن الالتزام السياسي الواضح بهذه المسائل أن يساعد أيضاً على تبديد قلق مستثمري القطاع الخاص فيما يتعلق بالمخاطر السياسية والتنظيمية.

٧٨- وباستطاعة الهيئات الفرعية في إطار الاتفاقية وهيئات الخبراء والهيئات المواضيعية أن تؤدي دوراً هاماً في وضع القواعد والمعايير لتوجيه الإجراءات المحلية للتصدي لتغير المناخ. بيد أن عدم الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ الذي يمكن التنبؤ به قد يشكّل في الكثير من الأحيان عقبة رئيسية، في الكثير من البلدان النامية، أمام تنفيذ البرامج والنُهُج التي يمكن تحديدها من خلال عملية وطنية لتخطيط التمويل المتعلق بالمناخ.

٧٩- ويمكن أن تقدم الهيئات ذات الصلة في إطار الاتفاقية التوجيهات التي تهدف إلى تحقيق أقصى حد من أوجه التآزر والميزات النسبية لمختلف الجهات الفاعلة والمؤسسات في الهيكل الحالي للتمويل المتعلق بالمناخ. ويُقدم الجدول ٦ في المرفق الثالث لمحة عامة عن الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة حالياً في توفير التمويل المتعلق بالمناخ وعن دور كل منها وصلاحياتها الرئيسية.

٨٠- ولا بد من الاستعانة بالتقدم المحرز في زيادة فعالية وقدرة التصدي لدى المؤسسات المتعددة الأطراف المقدمة للتمويل المتعلق بالمناخ، بما يمكنها من برمجة الأموال بفعالية أكبر؛ ومثال ذلك التقدم الذي يجري تحقيقه في تعجيل دورة مشاريع مرفق البيئة العالمية. وهناك

(١٨) برزت عدة مبادرات مستقلة لتجميع وتحليل إعلانات التبرع والمساهمات في تمويل البداية السريعة، بما في ذلك التحليل الذي أجراه معهد التنمية الخارجية ومعهد الموارد العالمية من خلال شبكة المناخ المفتوحة في اليابان، ومساهمات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية في تمويل البداية السريعة.

مجال لتعزيز التكامل بين أنشطة مختلف الأطراف الفاعلة المتمتعة بصلاحيات مختلفة، عوضاً عن الاستمرار في الدينامية الحالية التي يسعى الكثير من المؤسسات في ظلها إلى القيام بنفس الأعمال مما قد يتسبب في ازدواجية كبيرة في الجهود على الصعيد الوطني بينما تظل احتياجات كبيرة غير مُلبّاة.

٨١- وثمة حاجة واضحة أيضاً إلى تعزيز التعلّم على الصعيدين الدولي والوطني، بما في ذلك التعلّم من تجربة تمويل البداية السريعة. وهناك حاجة إلى قاعدة أقوى من التجارب والأدلة لتقييم أدوار مختلف المؤسسات وفعاليتها. ويزداد عدد البحوث حول هذا الموضوع، بما في ذلك البحوث التي تضطلع بها الجهات الفاعلة غير الحكومية، إضافة إلى التقييمات الرسمية لصناديق المناخ كمرقق البيئة العالمية، وصندوق أقل البلدان نمواً، والتقييمات الرسمية المُقبلّة لصناديق الاستثمارات المناخية التي يمكن للأطراف والجهات الفاعلة الاستفادة منها.

Annex I

[English only]

Summary of the needs assessment methodologies and estimates

Table 1
Summary of the needs assessment methodologies and estimates

<i>Reports and studies assessing needs</i>	<i>Methodology/stabilization scenario</i>	<i>Annual costs in USD billion</i>	<i>Time frame</i>	<i>Area</i>	<i>Year of estimation</i>
RECIPE (<i>Report on Energy and Climate Policy in Europe</i>)	Structural energy-economy models exploring the roadmaps towards a low-carbon world economy	(a) 480–600 (globally) (b) 1,200 (globally)	(a) 2030 (b) 2030–2050	Mitigation	2009
McKinsey (<i>Pathways to a Low-carbon Economy</i>)	2 °C	(a) 600 (globally) (b) 1,000 (globally)	(a) 2020 (b) 2030	Mitigation	2009
UNFCCC (<i>Investment and Financial Flows to Address Climate Change</i>)	450–550 ppm	300–1,000 (developing countries)	2030	Mitigation	2009
International Energy Agency	BLUE Map Scenario / 2 °C (450 ppm)	(a) 750 (globally) (b) 1,600 (globally)	(a) 2030 (b) 2030–2050	Mitigation	2010
World Bank (<i>World Development Report</i>)	Estimation based on the climate-related financial flows towards developing countries / 450 ppm	140–175 (developing countries)	2030	Mitigation	2010
Global Energy Assessment report	Comprehensive analysis of the major global challenges to sustainable energy and greenhouse gas mitigation	1,700 –2,100 (globally)	2010–2050	Mitigation	2011
United Nations Department of Economic and Social Affairs (World Economic Social Survey)	Global investments for energy transformation	1.800 (globally)		Mitigation	2011

<i>Reports and studies assessing needs</i>	<i>Methodology/stabilization scenario</i>	<i>Annual costs in USD billion</i>	<i>Time frame</i>	<i>Area</i>	<i>Year of estimation</i>
Stern Review	Integrated assessment model (IAM) / 500 ppm	1.5 trillion (globally)	Next decade	Adaptation	2006
UNFCCC Investment flows report	450–500 ppm	24–66 (developing countries)	2030	Adaptation	2007
Parry et al: Assessing the costs of climate change	IAM with adjusted discount rate and measures of vulnerability, plus added costs for adaptive capacity (soft costs)	1.9 trillion (globally)	2030	Adaptation	2009
World Bank Development Report	Estimated costs of climate proofing “climate-sensitive” investment flows	70–100 (developing countries)	2030	Adaptation	2010
United Nations Development Programme, Human Development Report	450 ppm	86	2015	Adaptation	2010

Annex II

[English only]

Summary of potential sources of public funds for international climate finance

Table 2
Summary of potential sources of public funds for international climate finance

	<i>Amount</i>		
	<i>(USD billion/year)</i>		
	<i>AGF</i>	<i>G20</i>	<i>UNFCCC</i>
1. Funds provided by developed country governments from national budgets:			
Assessed contributions		Could be needs-based	
2. Sources that contribute to developed country national budgets, dependent on national decisions:			
Domestic carbon taxes	30	25	
Phase out of fossil fuel subsidies	8	10	
Increase in fossil fuel royalties			
3. Sources that contribute to national budgets, dependent on international agreements			
Financial transactions tax	7–16		15–20
Border carbon cost levelling			
4. Funds collected internationally pursuant to an international agreement			
Extension of the “share of proceeds”	1–3		
Auctioning a portion of AAUs	5–12		
Carbon pricing for international aviation	1–3	13	10–25
Carbon pricing for international shipping	3–9	15	10–15

Annex III

[English only]

Enabling environments: policies, instruments and delivery mechanisms

Table 3

Policy barriers and opportunities to enhance enabling environments for climate finance

	<i>Policy and regulatory</i>	<i>Market and technology</i>	<i>General financial</i>
Barriers	<p>Uncertainty and complexity</p> <p>Enforcement of policy and pricing incentives</p> <p>Transaction costs</p> <p>Terms for public and private sector participation in relevant sectors (e.g. energy, water, agriculture, transport)</p> <p>Land allocation, access and security of ownership;</p> <p>Subsidies and policy support for high carbon solutions</p> <p>New or weak institutions entrusted with climate change policy and a lack of coordination</p> <p>A lack of information, transparency and inclusiveness</p>	<p>Relatively high upfront costs</p> <p>Information barriers and asymmetries</p> <p>Human and operational risks (lack of trained people)</p> <p>Limitations of support infrastructure (e.g. grid connectivity)</p> <p>Immature supply chains</p> <p>Context for grid</p> <p>Lack of track record and high perceptions of risk (whereas risks of high carbon options are not well recognized)</p>	<p>Country risk e.g. defaults; inflation</p> <p>Currency risk</p> <p>Transaction costs</p> <p>Complexity of climate change relevant investments</p> <p>Financial viability of proposed investments</p> <p>Compounded by concerns about the financial viability of many state owned entities in key sectors (especially energy and water utilities, public transport)</p>

	<i>Policy and regulatory</i>	<i>Market and technology</i>	<i>General financial</i>
Opportunities	<p>Reform policy and governance to redirect investment towards low carbon and climate resilient options:</p> <p>Early and inclusive engagement of a diversity of stakeholders (public and private sectors and civil society)</p> <p>Support “adaptive governance” and invest in better information and understanding of the risks that climate change will pose</p> <p>Engaging potential investors in low carbon development in integrated and coordinated planning processes</p> <p>Increase transparency and buy in around low-carbon policy</p> <p>Establish coordinated frameworks across government and other stakeholders for planning and monitoring implementation</p> <p>Explicit or implicit carbon pricing (feed in tariffs, taxes)</p> <p>Increase transparency of subsidies for fossil fuels, and introduce processes to rationalise and reduce</p>		

Table 4
Examples of national policies in the African region

<i>Country</i>	<i>Feed-in tariff</i>	<i>Capital subsidies, grants, rebates</i>	<i>Investment or other tax credits</i>	<i>Sales tax, energy tax, excise tax or value added tax reduction</i>	<i>Public investment, loans or financing</i>	<i>Public competitive bidding</i>
Algeria	X		X	X		
Egypt				X		X
Ethiopia				X		
Ghana		X		X	X	
Kenya	X		X			
Mauritius		X				
Morocco			X	X		
Rwanda	X				X	
South Africa	X	X		X	X	X
Tunisia		X		X	X	
Uganda	X	X		X	X	
Zambia				X		

Table 5
Examples of national trust funds

<i>Fund</i>	<i>Aim</i>	<i>Resources</i>	<i>Programs</i>
Climate Fund Programme (Brazilian Development Bank (BNDES) and the Ministry of the Environment (MMA)) – Brazil ^a	The aim of the new fund is to provide support for projects related to efforts aimed at reducing greenhouse gas emissions and in adapting to climate change	<p>The resources from the National Climate Change Fund – the climate fund – come from the 60 per cent portion of the Special Participation of Oil, received by the MMA. Such resources are split into two modalities: reimbursable, which will be operated by the BNDES, and non-reimbursable, which is to be directly managed by the MMA</p> <p>In 2011, some BRL 230 million was earmarked for the two modalities. Of this amount, some BRL 30 million was for non-reimbursable, which became effective last year, and BRL 200 million for the reimbursable modality, which will be made available as of now, with the launch of the credit line. For 2012, the reimbursable portion will total BRL 360 million</p> <p>The new line, aimed at encouraging private, municipal and state investments, deemed more efficient in terms of the climate, has more attractive interest rates than those currently applied by the BNDES. The new rates vary according to the subprogrammes, starting at 2.5 per cent per annum</p> <p>Terms of loans, also variable depending on the application, can reach up to 25 years — the maximum term for undertakings in urban railway transport. The participation of the BNDES may be as high as 90 per cent of the eligible items in all the subprogrammes</p>	<p>Efficient transport modals – aimed at projects that contribute to reducing greenhouse gas emissions and local pollutants in collective urban passenger transport, and improvements in urban mobility in metropolitan regions</p> <p>Efficient machinery and equipment – financing for new and nationally-produced machinery and equipment with higher energy efficiency</p> <p>Renewable energy – aimed at energy generation using wind power in isolated systems, using biomass, from oceans and solar radiation, besides technological development projects and the production chains within these sectors</p> <p>Waste with energy potential – support for projects that structure urban cleaning and waste deposits to generate energy in cities that are to host the 2014 World Cup or in metropolitan regions</p> <p>Vegetal charcoal – earmarked for investments aimed at improving energy efficiency in the production of vegetal charcoal</p> <p>Combating desertification – projects for restoring biomes and sustainable production activities involving native</p>

<i>Fund</i>	<i>Aim</i>	<i>Resources</i>	<i>Programs</i>
People's Survival Fund (PSF) – Philippines ^b	PSF to implement local climate change action plans and make communities more resilient to climate-induced disasters	The funds will be sourced internationally and domestically. Domestically, sources of fund includes, but not limited to the following: (a) the General Appropriations Act; (b) part of the cash dividends declared by all government-owned and controlled corporations; (c) a portion of the certified emission reduction earned under the clean development mechanism; and (d) a portion of the Motor Vehicle User's Charge Internationally, it will include but not limited, to compensatory financial mechanism under international climate change adaptation mechanism	timber, fibre and fruits in the northeast region Used for the management of water resources, land, agriculture and fisheries, health, infrastructure development and natural ecosystems It would also be used in guaranteeing risk insurance needs for farmers and agricultural workers and for community adaptation support programs of local organizations
Indonesia Climate Change Trust Fund (ICCTF) – Indonesia ^c	<p>To pool and coordinate funds from various sources such as international donors and the private sector, to finance Indonesia's climate change policies and programs. The ICCTF is led and managed by the Government of Indonesia to ensure that international and private sector support are harmonized and are aligned with national development plans, in accordance with the principles of the Jakarta Commitment (2008)</p> <p>Two main objectives of the ICCTF are:</p> <ul style="list-style-type: none"> To achieve Indonesia's goals of a low carbon economy and greater resilience to climate change; To enable the Government of Indonesia to increase the effectiveness and impact of its leadership and management in addressing climate change issues; <p>The ICCTF also aims to be an important policy dialogue forum for Development Partners and Government of Indonesia on climate change issues. Further guiding principles behind ICCTF</p>	<p>The United Nations Development Programme (UNDP) has received USD 8,514,883 from Department for International Development (DFID) and Australian Agency for International Development as contributions to the ICCTF, where UNDP is acting as Interim Fund Manager. The mechanism for receiving and delivering these funds follows standard UNDP programming, whereby a Project Document has been signed with the Government Implementing Partner Ministry (Bappenas), under the National Implementation Modality. The ICCTF Steering Committee decided on 18 June 2010 to approve three climate change initiatives to be implemented by submitting the line ministries under the ICCTF. Since then, in the beginning of 2011, UNDP received an additional USD 2,407,704.65 from DFID and will soon receive SEK 1,000,000 (1 million, what would represent, according to the April United Nations official exchange rate USD 165,865) from the Swedish International Development Cooperation Agency</p> <p>The total budget required to conduct these initiatives is USD 4,633,198. Therefore, in addition to the USD</p>	<p>Primary – mitigation: energy and mining, forestry; adaptation: agriculture, coastal area (incl. small islands, marine life and fisheries)</p> <p>Secondary – mitigation: road infrastructure, water, health, waste management, transportation, industry</p> <p>In order to reach its goal of reducing emissions, moving Indonesia toward a low-carbon economy and adapting to the impact of climate change, the ICCTF is focused on the following three windows priority areas</p> <p>Window 1: Land based mitigation</p> <p>The ICCTF aims to contribute to Indonesia's efforts to reduce emissions from land-use change, land-cover change and peatland degradation while advancing efforts toward optimizing land use and sustainable forest resources,</p>

<i>Fund</i>	<i>Aim</i>	<i>Resources</i>	<i>Programs</i>
	design include mainstreaming sustainable development, mainstreaming good governance, and mainstreaming civil society participation and local community empowerment	848,499 already allocated in the Preparatory Arrangements for ICCTF project document under operational trust fund expenses and capacity building purposes, signed between the Government and UNDP on December 2009, the total allocated budget amounts to USD 5,481,698. The remaining available of funds USD 5,606,755 will be programmed and reflected in the project budget upon further approval of project proposals by the ICCTF Steering Committee	<p>agriculture and peatland management</p> <p>Window 2: Energy</p> <p>Aims to contribute to the improvement of energy security in Indonesia and reduction of greenhouse gas emissions from the energy and industry sectors.</p> <p>Window 3: Adaptation and Resilience</p> <p>Aims to anticipate the negative impacts of climate change and respond to the risks and uncertainties of climate disruption to ensure Indonesia's progress toward sustainable development and balanced economic growth</p>
Bangladesh Climate Change Resilience Fund (BCCRF) – Bangladesh ^d	The aim is to contribute to the implementation of Bangladesh's Climate Change Strategy and Action Plan. The Climate Change Resilience Fund is managed by the World Bank and is a complement to Bangladesh's own national fund for climate change adaptation	<p>The BCCRF is set up to receive public national, bilateral and multilateral contributions. Current donors include Denmark, Sweden, the European Union and the United Kingdom</p> <p>The uniqueness of the fund is that it is based on a coordinated donor effort which is aimed at maximising the outcome of the efforts that are required; something that is not often the case for development cooperation with Bangladesh in the area of environment and climate change</p> <p>The Government of Bangladesh manages the fund, where a special climate change unit of the Ministry of the Environment will deal with project applications from other departments and authorities throughout the country. The World Bank is currently the trustee of the fund, but the intention is that the</p>	<p>The fund will be used to finance the implementation of the national strategy and action plan, within the following six pillars:</p> <ol style="list-style-type: none"> (1) food security, social security and health, (2) disaster management, (3) infrastructure, (4) research and knowledge management, (5) reducing greenhouse gas emissions and a conversion to low-carbon development,

<i>Fund</i>	<i>Aim</i>	<i>Resources</i>	<i>Programs</i>
		Government of Bangladesh, in due course, will take over that responsibility through strengthened capacity in the Ministry. In addition to the projects that will be implemented by line Ministries and other governmental institutions, 10 per cent of the fund will be able to support project proposals from the civil society	(6) capacity development

^a <http://www.bndes.gov.br/SiteBNDES/bndes/bndes_en/Institucional/Press/Noticias/2012/20120213_fundoclima.html>.

^b <<http://www.erintanada.com/component/content/article/8-environment/168-hb-3528-peoples-survival-fund-for-climate-change.html>>.

<<http://www.ejeepney.org/home/climate-policy/people-s-survival-fund-bill>>.

^c <<http://www.icctf.or.id>>.

^d <http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Environment%20and%20Energy/Climate%20Change/Capacity%20Development/Blending_Climate_Finance_Through_National_Climate_Funds.pdf>.

Table 6
Institutions and roles in the current climate finance architecture

	<i>UNFCCC institutions (GEF, LDCF, SCCF)</i>	<i>United Nations agencies</i>	<i>Bilaterals</i>	<i>MDBs</i>	<i>Export credit agencies</i>
Technical assistance e.g. power sector reform; adaptive capacity	X	X	X	X	
Incremental cost financing	X	X		X	
Supply of low cost debt			X	X	X
Risk management instruments e.g. political risk guarantees and insurance			X	X	X

Abbreviations: GEF = Global Environment Programme, LDCF = Least Developed Countries Fund, MDBs = multilateral development banks, SCCF = Special Climate Change Fund.